

الفصل الرابع

الفصل الرابع

الدراسة التحليلية المقارنة

الدراسة التحليلية المقارنة للسياسة التعليمية لرياض الأطفال في 'كل' من مصر
من حيث:

- ١. النشأة والتطور.
- ٢. أهداف رياض الأطفال.
- ٣. سياسة قبول الأطفال في الرياض.
- ٤. السياسة التعليمية لإعداد معلمات رياض الأطفال.
- ٥. السياسة التعليمية للإشراف على رياض الأطفال.
- ٦. سياسة تمويل رياض الأطفال.
- ٧. السياسة التعليمية لرياض الأطفال وانعكاسها على برامجها وأنشطتها.

الفصل الرابع

الدراسة التحليلية المقارنة للسياسة التعليمية لرياض الأطفال في كل من مصر وفرنسا

بعد أن تناولت الدراسة في الفصلين السابقين السياسة التعليمية لمرحلة رياض الأطفال في كل من مصر وفرنسا، من خلال المحاور المقترحة (نشأة وتطور السياسة التعليمية لرياض الأطفال، أهداف هذه المرحلة، سياسة قبول الأطفال بها، سياسة إعداد معلماتها، سياسة الإشراف عليها، سياسة توفير تمويلها، السياسة التعليمية لرياض الأطفال وانعكاساتها على برامجها وأنشطتها)، فإن الفصل الحالي يتناول أوجه التشابه والاختلاف بين كل من الدولتين فيما يتعلق بتلك المحاور، في إطار القوى والعوامل الثقافية المؤثرة، سعياً إلى استخلاص بعض الخبرات والحلول التي يمكن تطبيقها والاستفادة منها في تطوير رياض الأطفال في مصر.

أوجه التشابه والاختلاف للسياسة التعليمية لرياض الأطفال في كل من مصر وفرنسا:

تتناول الدراسة التحليل المقارن من خلال محاور الدراسة التي تم تحديدها في الفصل الأول على النحو التالي:

أولاً: من حيث النشأة والتطور:

أوجه التشابه:

هناك تشابه من حيث الاهتمام في إنشاء رياض الأطفال في كل من مصر وفرنسا نتيجة مطلب اجتماعي ملح يتمثل في تغير الظروف الاقتصادية وخروج المرأة للعمل هذا إلى جانب الوعي العام في كلا البلدين بأهمية هذه المرحلة في تنمية وتشكيل شخصية الطفل، فضلاً عن تحول شكل الأسرة من الشكل الممتد إلى الشكل الزوجي (النووي).

أوجه الاختلاف:

تختلف الدولتان في تاريخ إنشائهما لأول روضة أطفال حيث كانت فرنسا الدولة الأسبق من مصر في إنشاء رياض الأطفال متأثرة بالفكر التربوي وآراء الفلاسفة الفرنسيين

حيث يرجع تاريخ اهتمام فرنسا بهذه المرحلة منذ القرن الثامن عشر فقد تم إنشاء أول مدرسة لرياض الأطفال في منطقة الفوج بفرنسا عام ١٧٧١.

أما في مصر فيرجع تاريخ الاهتمام برياض الأطفال إلى مطلع القرن العشرين نتيجة الاهتمام العالمي آنذاك بهذه المرحلة فأنشئت أول روضة أطفال بالإسكندرية عام ١٩١٨ للبنين.

في فرنسا تم إنشاء أول روضة أطفال لكلا الجنسين بنين وبنات حيث كان يتم فيها استقبال الأطفال من الجنسين البالغين من العمر ٤-٧ سنوات.

أما في مصر فقد اقتصر إنشاء أول روضة أطفال على الأطفال الذكور دون الإناث فلقد حرمت العادات والتقاليد الاجتماعية في مصر الإناث من حقهن في الالتحاق بمؤسسات رياض الأطفال وجعلت الجهات الرسمية للروضة الأولى التي أنشئت في مدينة الإسكندرية عام ١٩١٨ خاصة للبنين تقبل الأطفال من سن الرابعة إلى السابعة.

أما المدارس الخاصة للبنات فلم تنشأ لهن رياض الأطفال إلا عام ١٩٢٢ عندما تحولت الفرق التحضيرية بالمدارس الابتدائية في ذلك الوقت إلى نظام دراسي يشابه نظام رياض الأطفال ومدة الدراسة بها عامان.

في فرنسا من استعراض تطور السياسة التعليمية لرياض الأطفال وتوالي القرارات والقوانين التي صدرت بصددتها واستمرار إنشاء فصول ومدارس جديدة للرياض وسياسة دمجها مع المدرسة الابتدائية وكذلك الازدياد الهائل لنسب استيعاب الأطفال بها عام بعد عام، وسياسة إعداد مربيّات متخصصات لهذه الرياض بالإضافة إلى صدور منشور ٦ سبتمبر ١٩٩٠ الذي يحدد وينظم سير العمل بمدارس الرياض وعلاقتها بالمدرسة الابتدائية كل ذلك إنما يدل على وجود استراتيجية تربوية مستقرة وسياسة تعليمية واضحة المعالم محددة التفاصيل توجه العمل بمؤسسات رياض الأطفال بفرنسا.

أما في مصر فمن استعراض تطور السياسة التعليمية لمدارس الرياض والقوانين والقرارات التي صدرت بصددتها من اعتبارها خارج السلم التعليمي من عام ١٩١٨ إلى عام ١٩٥١ ثم اعتبارها جزءاً من السلم التعليمي من عام ١٩٥١ إلى عام ١٩٥٣ ثم اعتبارها خارج السلم التعليمي من عام ١٩٥٣ إلى الآن إنشاؤها ثم إلغاؤها واستمرار إنشاء فصول

جديدة إنما يدل ذلك كله على عدم وجود سياسة ثابتة أو استراتيجية مستقرة توجه العمل بحقل رياض الأطفال في مصر.

ثانياً : من حيث الأهداف:

أوجه التشابه:

تتشابه كل من مصر وفرنسا في تحديد أهداف رياض الأطفال من حيث الحرص على مساعدة الطفل على النمو والتطور في مجالات وخصائص نموه: الجسمي الحركي، الصحي الوقائي، العقلي، اللغوي، الحسي الانفعالي، الاجتماعي، الروحي وعلى تنمية ثقته بنفسه وعلى تحقيق ذاته والتعايش مع الجماعة. وهذا يرجع إلى الدور الكبير الذي لعبته نتائج الدراسات النفسية والفكر التربوي في دعم رعاية الطفل وعياً بأهمية هذه المرحلة في تشكيل شخصية الفرد لما سيكون عليه مستقبلاً.

تتشابه كذلك كل من مصر وفرنسا في فلسفتها العامة لنظام رياض الأطفال حيث تمثل الروضة في كلا البلدين أولى البيئات المنظمة التي يتعامل فيها الطفل خارج بيئته المنزلية والأسرية، وأنها تكفل للطفل التربية السليمة وتعدّه لمرحلة التعليم في المرحلة الابتدائية.

أوجه الاختلاف:

في مصر يلاحظ أنه ليست هناك فلسفة واضحة ومحددة لتعليم ما قبل المدرسة فبينما لا تعدو بعض المؤسسات أن تكون مجرد أماكن أثناء فترة تواجدهم بها دون خطة محددة لما يمارسونه من أنشطة أو تعليم - توجد هناك دور تشبه إلى حد كبير المدرسة الابتدائية في برامجها القائمة على التدريس حيث أصبح قدر كبير من العمل موجهاً نحو التدريس المباشر والتعلم المعرفي وتعليم الأطفال القراءة والكتابة والحساب أياً كان سن الطفل بل ويعود الأطفال أيضاً محمولون بأداء واجبات منزلية مرهقة تتقل كاهلهم . بالرغم من أن هناك أنشطة أخرى جديرة بالاهتمام للعمل على نمو ونضج الأطفال في هذه السن الصغيرة.

بينما تعتمد فلسفة رياض الأطفال في فرنسا على الفلسفة الرأسمالية (المجتمع الصناعي) من منطلق أن هذه الفلسفة تدور حول الفرد باعتباره القوة الاجتماعية الرئيسية في

تقدم الشعوب وذلك من حيث الإيمان به واحترام ذكائه والعمل على تنمية قدراته بما يدفعه إلى التنافس مع غيره، وهذا ما يحدث برياض الأطفال بفرنسا من الإيمان بالطفل واحترام تقدم وإيقاع نموه ومراعاة الفروق الفردية لديه فضلاً عن دفعه لتنمية قدراته بأحسن ما يكون حيث تركز الرياضة الفرنسية على اللعب الحر الموجه والنشاط الجسمي الحركي وهو ما تتطلبه التربية في هذا السن . فهي تعد مكان ممتاز لاكتساب خبرات عديدة ومتنوعة يبنى فيها الأطفال أساسيات تعلمه في المستقبل . ومن هنا يلاحظ اهتمام الرياضة الفرنسية بجميع جوانب نمو الطفل.

في مصر يلاحظ أن الأهداف العامة لرياض الأطفال غير مصنفة في صورة أهداف إجرائية أو مواقف سلوكية تكون بمثابة معايير لما يقدم من مناهج وأنشطة ولما تتطلبه هذه المرحلة من برامج وأساليب كما أنه لا يتوافر في هذه الأهداف التكامل والوضوح وقد يرجع ذلك في الغالب الأعم إلى عدم وجود سياسة تربوية مستقرة واضحة محددة توجه العمل بمؤسسات رياض الأطفال وتساعد على تحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية.

أما في فرنسا فالأهداف واضحة وعملية ومترجمة في صورة إجرائية في جوانبها المعرفية والوجدانية والمهارية وجعلها في مواقف سلوكية يمر بها الأطفال ضمن البرامج اليومية وهذا من منطلق حرص السياسة بفرنسا على الإسهام في تنمية شخصية الطفل بجميع أشكالها الجسمية والعقلية والانفعالية وتدريب الطفل على استخدام مختلف وسائل التعبير لديه كما تساهم في الاكتشاف المبكر للصعوبات التي تواجهه والعمل على علاجها وكذلك إتاحة أفضل الفرص للنجاح في المدرسة الابتدائية وإعداده للتعليم اللاحق. وهذا يرجع إلى استناد مؤسسات تربية طفل ما قبل المدرسة بفرنسا إلى سياسة تربوية مستقرة واضحة المعالم محددة التفاصيل توجه العمل بمؤسسات الرياضة وتساعد على تحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية.

في مصر بالرغم من أن الأهداف العامة لرياض الأطفال موضوعة لتحقيق تكامل نمو الطفل إلا أننا نلاحظ في عدد كبير من الرياض تركيزاً على بعض الأهداف وإهمال أهداف أخرى مثل التركيز على النواحي المعرفية التي تقوم على التلقين في كثير من الأحيان بقصد إعداد الأطفال لمرحلة التعليم التالية فأصبح على الطفل أن يتعلم في هذه المرحلة القراءة والكتابة والحساب. ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل امتد تأثيره إلى المنزل حيث يعود الطفل الصغير محملاً بالواجبات التي تحرمه من اللعب رغم أن التربية في هذه المرحلة تعتمد على اللعب الحر الموجه والنشاط وهذا يرجع إلى أسباب كثيرة من أهمها: أن عدد كبير من

القائمين على العمل بالرياض غير مؤهلين التأهيل التربوي الكافي مما أدى إلى اتباعهن لأساليب في التعليم بعيدة كل البعد عما يجب اتباعه في هذه المرحلة من النمو لدى الأطفال هذا من جانب، ومن جانب آخر يلاحظ الاقتناع شبه التام واتفاق معظم أولياء الأمور مع المعلمات على ضرورة إعطاء الأطفال واجبات منزلية وهذا مرده أيضاً إلى قلة الوعي التربوي لدى أولياء الأمور بأن الواجبات المنزلية بهذه الصورة لا تناسب طفل هذه المرحلة، فما زال الكثير من الآباء والأمهات يعتقدون أن الهدف من مرحلة ما قبل التعليم المدرسي هو تعليم الطفل مبادئ العلوم الأساسية الأمر الذي يتنافى مع طبيعة الرياض.

بينما في فرنسا يلاحظ أن الأهداف الموضوعية تسعى بكل طاقتها لتحقيق تكامل نمو الطفل من جميع الجوانب دون أن يطغى جانب على الآخر فغاية الرياض الفرنسية مزدوجة اجتماعية تربوية في آن واحد حيث ترمى سياستها بالدرجة الأولى إلى دمج الطفل مبكراً في مؤسسات التطبيع الاجتماعي وهذا يرجع إلى اقتناعها شبه التام بأن هذه المرحلة هدفها الأساسي هو تربية الطفل عن طريق اللعب الموجه وإكسابه العديد من الخبرات والمهارات عن طريق الحواس واللعب والنشاط. ونظراً لأن معلمات الرياض الفرنسية مؤهلات التأهيل التربوي الكافي الذي مكنهن من استخدام الأساليب الحديثة في تربية الأطفال والرد كذلك على أسئلة الأطفال الضرورية لإشباع رغبتهم في حب الاستطلاع.

وجدير بالذكر أن سياسة الرياض الفرنسية تولى اهتماماً كبيراً للتنسيق بين أهداف مرحلة ما قبل المدرسة وبين أهداف المرحلة الابتدائية تمهيداً لأن تصبح هذه المرحلة من مراحل النظام التعليمي وجزءاً من السلم التعليمي حيث يلاحظ أن مؤسسات تعليم ما قبل المدرسة مندمجة الآن بالفعل في النظام التربوي الفرنسي وجزء لا يتجزأ عنه.

ثالثاً : من حيث سياسة قبول الأطفال:

أوجه التشابه:

تتشابه كل من مصر وفرنسا في أن مرحلة رياض الأطفال في كلا البلدين خارج السلم التعليمي أي أنها غير إلزامية فهي مرحلة اختيارية.

أوجه الاختلاف:

تختلف كل من مصر وفرنسا في شرط سن القبول (الالتحاق) حيث يتم قبول الأطفال في مصر البالغين من العمر (٤-٦) سنوات في حين أن سن القبول للأطفال في فرنسا يتراوح من (٢ أو ٣-٦) سنوات وترجع الدراسة هذا الاختلاف إلى اختلاف الطابع الاجتماعي للأسرة في مصر عنه في فرنسا.

فالأسرة في فرنسا أسرة نووية صغيرة جداً مكونة فقط من الأب والأم وولد أو اثنتين على الأكثر، حيث أن هناك انخفاضاً كبيراً في معدل المواليد في فرنسا دعا الدولة إلى أن ترسم سياستها في اتجاهين -حيال هذه المشكلة- **الاتجاه الأول:** هو أن تشجع الأمهات على الإنجاب وذلك بإعطائهن اجازات كافية قبل الوضع وبعده بالإضافة إلى تقديم الحوافز الكبيرة لهن عن طريق صرف إعانات عائلية من قبل الدولة للأسرة التي بها أكثر من طفل واحد وتزداد هذه الإعانات كلما ازداد عدد الأطفال هذا علاوة على أن الأسرة التي بها أكثر من طفلين يتم استخراج بطاقات لها تسمح لهم بركوب وسائل المواصلات بالمجان إلى جانب دخول السينما والمسرح بالمجان أيضاً.

والاتجاه الثاني الذي رسمته سياسة الدولة لتشجيع الأمهات على الإنجاب هو أن قامت الدولة بتوفير الدور المختلفة والمؤسسات التي ترعى الأطفال وهم في عمر صغيرة حيث أنشأت الدولة رياض الأطفال وجعلت القبول بها منذ عمر السنتين بحيث لا يشكل هذا الطفل عبئاً على الأم العاملة ومن ثم تستطيع أن تواصل عملها بدون أن تنقطع عنه وهي تعلم أن طفلها في أيدٍ أمينة هذا من جهة، ومن جهة أخرى يلاحظ أن المرأة تشكل في فرنسا نسبة كبيرة من القوى العاملة حيث أدى خروجها إلى العمل بعدها عن أطفالها ومن ثم تقلص نسبي في دورها في رعايتهم كل هذا وغيره من العوامل خلق الحاجة إلى مؤسسة ترعى الأطفال في هذه السن الصغيرة.

أما في مصر فما زالت الأسر تنتم إلى وقت قريب بأنها أسر تقليدية ممتدة -وخاصة في الريف- حيث تضم هذه الأسرة الكبيرة الأب والأم والأولاد إلى جانب الأجداد والأخوة والأعمام والأخوال وما إلى ذلك فالطفل في هذه الأسرة الواسعة يكون محل عناية أفراد الأسرة جميعهم. هذا إلى جانب أنه ما تزال نسبة الأمية في مصر عالية وخاصة بين الإناث الأمر الذي يؤثر بالطبع على الطفل لأن الآباء والأمهات الأميين قد لا يتوافر لديهم الحافز لدفع أبنائهم للتعليم.

تضم رياض الأطفال في مصر مجموعتين من الأطفال: الأولى تضم الذين تتراوح أعمارهم ما بين (٤-٥) سنوات، والثانية ما بين (٥-٦) سنوات وعليه تقبل الرياض في مصر الأطفال لمدة سنة أو سنتين تقريباً يتهياً فيها الطفل للالتحاق بالمدرسة الابتدائية وهذا يرجع إلى سياسة مصر في تصنيف الأطفال في القبول إلى مجموعات تبعاً لأعمارهم فقط.

أما في فرنسا فتمتاز بأنها واحدة من الدول التي بها أطول مدة للتعليم قبل المدرسة (٣ أو ٤ سنوات) يقضيها الطفل لتهيأ للالتحاق بالمدرسة الابتدائية حيث تضم رياض الأطفال الفرنسية ثلاث مجموعات: المجموعة الأولى تقبل الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين (٢ أو ٣-٤) سنوات، المجموعة الثانية من (٤-٥) سنوات، المجموعة الثالثة من (٥-٦) سنوات، وهذا يرجع إلى سياسة فرنسا في تصنيف الأطفال في القبول إلى مجموعات ليس فقط تبعاً لأعمارهم ولكن أيضاً وفقاً لاختبارات قياس القدرات الفردية بينهم.

في مصر بالرغم من وجود شروط محددة رسمياً للقبول وسن الالتحاق بالروضة إلا أنه يلاحظ في التنفيذ اختلاف في سن القبول (الالتحاق) من روضة لأخرى وفقاً لأنظمتها الداخلية وهذا يرجع إلى تعدد الجهات المشرفة على رياض الأطفال وكذلك باختلاف الجهة أو الهيئة المشرفة عليها فنسبة من رياض الأطفال تتبع وزارة التربية والتعليم، ونسبة أخرى تتبع وزارة الشؤون الاجتماعية، وهناك رياض تتبع الأزهر الشريف.

أما في فرنسا فشروط القبول (الالتحاق) موحدة على جميع الروضات بالدولة وذلك يرجع إلى توحيد جهة الإشراف فانتماء مدارس الرياض جميعها للخدمة العامة بقطاع الدولة هو ما يضمن لها وحدة حقيقية حيث تشكل الرياض الفرنسية شبكة موحدة من المدارس لها نفس نظام العمل والأهداف والوظائف وشروط القبول ويجمعها هيكل قانوني وصفة قانونية واحدة.

في مصر يلاحظ أن سياسة القبول لا يوجد بها قيد حيث لم تشترط السياسة التعليمية طلب ولي الأمر لإرسال ابنه أو ابنته إلى الرياض إلا أنه من الملاحظ في التطبيق إخلال بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية حيث أن هذه الرياض في معظمها متاحة فقط لأبناء القادرين الذين يقدر على دفع مصروفاتها العالية أي أنه لا يتمتع بفرص التعليم قبل المدرسة بمصر سوى كم ضئيل من الشريحة المنفعة بهذا التعليم.

أما في فرنسا فسياسة قبول الأطفال بالرياض بالرغم من وجود قيد بها حيث اشترطت السياسة التعليمية طلب ولى الأمر لإرسال ابنه أو ابنته الى الرياض إلا أنه يلاحظ في التنفيذ نجاح كبير لهذه المؤسسات في استقبال الأطفال بها وهذا يرجع إلى المجهود العظيم والجبار الذي تقوم به حكومة فرنسا في استيعاب الأطفال ويرجع أيضا الى التمتع بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في القبول هنا الى جانب التيسير المادى حيث أن الرياض الحكومية والتي تمثل أكثر من ٨٥ ٪ من الرياض الموجودة بفرنسا مجانية تماماً.

رابعاً : من حيث سياسة إعداد معلمات الرياض:

أوجه التشابه:

تتشابه مصر وفرنسا في كونها قد بدأت بالتنوع الشديد في مصادر الإعداد ثم أخذت بسياسة توحيد تلك المصادر تحت مظلة الجامعة بعد ذلك وإن كانت مصر أسبق من فرنسا في هذا الصدد.

أوجه الاختلاف :

تعانى مؤسسات تربية طفل ما قبل المدرسة في مصر من النقص في عدد المعلمات المؤهلات بالرياض الأطفال على اختلاف مستوياتها حيث كان نتيجة الطلب على المعلمات فى هذه المرحلة كبير والمعروض منهن قليل بعد أن تزايد عدد الأطفال الملتحقين بهذه المرحلة وجد المسئولون أنفسهم مضطرين إلى توظيف الكثير من الراغبات فى العمل لكى يسدوا هذا العجز حتى ولو كان المتقدمون للعمل ليس لديهم التأهيل المطلوب للقيام بمثل هذا الدور حيث يلاحظ أن (معظمهن من الحاصلين على شهادة اتمام التعليم الثانوى وشهادات فوق المتوسطة) وهكذا يتضح ان مؤسسات رياض الأطفال فى مصر تعانى من النقص فى نوعية المعلمات المؤهلات تأهيلاً ثقافياً وأكاديمياً وتربوياً عالياً وهذا مرده الى المكانة المتدنية التى تشغلها معلمة الروضة مقارنة بزملائها فى التعليم الإعدادى والثانوى الأمر الذى جعل الإقبال للعمل بهذه المرحلة ضعيف.

أما فى فرنسا يلاحظ أنها لا تعانى نقصاً فى عدد المعلمات حيث أنه هناك إقبال شديد من قبل المعلمات المؤهلات للعمل بالرياض الأطفال حيث يمنح المجتمع الفرنسى معلمة

الروضة المكانة الاجتماعية المتميزة . كما أن مرتبها يتساوى مع مرتب زملائها بالتعليم الثانوى وهذا أدى بدوره إلى استقطاب أعداد كبيرة من المعلمات المميزات للعمل فى مجال تربية طفل ما قبل المدرسة .

يلاحظ أن مصر خطت خطوات واسعة فى اعداد معلمات رياض الأطفال - فى الآونة الاخيرة - حيث أولت الدولة عناية خاصة بهن فبعد أن كان يتم إعدادهن فى دور المعلمين والمعلمات أصبح إعدادهن يتم فى الجامعات اعتباراً من العام الدراسى ١٩٨٨/١٩٨٩ . ومنذ ذلك التاريخ تم العمل على توحيد مصادر إعداد المعلم فى جميع مراحل التعليم على المستوى الجامعى أو العالى حيث يتم إعداد معلمات الرياض الآن على مستوى الجامعة (الثانوية العامة +٤ سنوات) حيث أنشئت كليات وأقسام لرياض الأطفال فى أنحاء مختلفة من الجمهورية للوفاء بحاجة البلاد الى معلمات حاصلات على مؤهلات جامعية فى رياض الأطفال.

بينما فى فرنسا فقد انتهجت سياسة توحيد مصادر إعداد المعلم تحت مظلة الجامعة بعد صدور قانون التعليم علم ١٩٨٩ الذى تضمن إنشاء المعاهد الجامعية لاعداد المعلمين IUFM لتكون المؤسسات المسؤولة عن إمداد نظام التعليم بالانواع والأعداد التى يحتاجها من المعلمين حيث أرست توحيد بين مستويات معلم ما قبل المدرسة ومعلم التعليم الابتدائى ومعلم التعليم الثانوى فالجميع لا بد أن يكون حاصلأ على شهادة جامعية(البكالوريا +٣سنوات) (*) هذا بالإضافة الى سنتين من الإعداد التربوى بهذا المعهد الجامعى.

يلاحظ فى مصر أنه بعد تخرج الطالب من الجامعة وحصوله على البكالوريوس فى رياض الأطفال يصرح ويسمح له مباشرة بمزاولة عمله بالتدريس وذلك لسد العجز الكبير فى هيئة التدريس اللازمة للوفاء باحتياجات التوسع فى تعليم ما قبل المدرسة والطلب الاجتماعى المتزايد على الالتحاق به.

بينما فى فرنسا فالوضع يختلف حيث يوضع امتحان مهنى يخضع له المرشحون للعمل بالرياض فى كل أنحاء فرنسا وذلك يرجع إلى فلسفتها الخاصة فى ضمان القبول والتصريح بالعمل لمن تتوفر لديهم الرغبة والاستعدادات اللازمة لهذه المهنة.

(*) البكالوريا: تعادل الثانوية العامة فى مصر .

فى مصر يقتصر دور المعلمة بالرياض على الناحية التعليمية فقط للطفل بل أن عليها تنفيذ المناهج التى توضع لها بدون أن يكون لها أى تدخل فيها . كما أن مدرسة الرياض فى مصر تفتقد عملية الاتصال بأسر الأطفال وأولياء الأمور حيث تنحصر علاقة ولى الأمر بالروضة فقط فى توصيل الطفل وأخذه يومياً من الروضة.

بينما فى فرنسا فى ظل السياسة التربوية الجديدة القائمة على تنظيم الأنشطة المدرسية أصبح دور المعلمة لا يقتصر فقط على الناحية التعليمية ووضع المناهج والبرامج والأنشطة ورسم ومتابعة تحديثها، بل تعتبر المعلمات مسؤولات عن مجموعة الأنشطة المدرسية للأطفال هذا فضلاً عن تشجيعهم المستمر للأطفال للمشاركة فى مشروع الفصل هذا الى جانب الدور البارز الذى تلعبه المعلمات فى الاتصال بأسر الأطفال وأولياء الأمور وإقامة علاقة قوية بينهم كل ذلك لصالح الطفل .

خامساً : من حيث سياسة الاشراف على الرياض:

أوجه التشابه :

تتشابه مصر وفرنسا فى اتباعهما للنمط المركزى فى إدارة التعليم العام، كما يتشابهما فى قيام السلطة المركزية فى كليهما بتقرير وتحديد معظم الأمور المتعلقة بالسياسة العامة للتعليم والمدارس إلى جانب أنها مختصة بطبيعة الامتحانات القومية ، البرامج ، الوسائل التعليمية ، المناهج الدراسية ، وتعيين جميع العاملين فى ميدان التعليم ، وإصدار القوانين التعليمية ، والتصديق رسمياً على غالبية المؤهلات والشهادات العلمية الممنوحة علاوة على قيامها بالتحقق من تنفيذ المؤسسات التعليمية لقوانينها وأوامرها وتعليماتها (أى أن الدولة هى المسؤولة عن تحديد الاطار العام والمبادئ العامة لنظام التعليم وحسن أداء الخدمة التعليمية).

أوجه الاختلاف:

يلاحظ فى مصر تعدد الجهات المشرفة على تعليم ما قبل المدرسة ما بين وزارتى التربية والتعليم ووزارة الشؤون الاجتماعية والأزهر وهذا التنوع فى السلطات الاشرافية انعكس بدوره على الإمكانيات المتاحة للرياض والرؤى الفلسفية والخبرات التعليمية ، ونوعية البرامج والأنشطة، ونوعية الأبنية وهذا كله له أثره الواضح على تشكيل الأخطاء فى هذه الرياض المتنوعة الاشراف.

فى حين أنه فى فرنسا منذ التوسع فى تطبيق لا مركزية الاشراف والرقابة على التعليم بصفة عامة مع بداية الثمانينيات ، أدى هذا الى اتساع وازدياد اختصاصات السلطات المحلية (الكوميونات) وإعطائها مستويات أكبر وصلاحيات للمشاركة بفاعلية حيث تشرف وزارة التعليم فى فرنسا على مدارس ما قبل التعليم الابتدائى إشرافاً مباشراً وتهتم بتحقيق العناية بالطفل الفرنسى ورعايته رعاية كاملة من خلال جهاز إشراف خاص بهذه المدارس على المستوى القومى وإلى جانب الإشراف القومى من قبل التعليم بفرنسا فإن السلطات التعليمية المحلية (الكوميونات) تقوم بإنشاء وتجهيز وصيانة مدارس الرياض وذلك من خلال تجمعات تنظيمية تتيح لها ذلك بالتعاون مع السلطات التعليمية الأعلى علاوة على توفير الكوميونات للخدمات الاجتماعية والصحية للأطفال وتوفير الأبنية المدرسية الصالحة لهم وفق ظروف وإمكانات البيئة المحلية ويتم هذا كله بعد أخذ رأى ممثلى الدولة .

ومن ذلك يمكن القول بأن كل مؤسسات رياض الأطفال بفرنسا تتبع جهة واحدة تشرف عليها هى وزارة التربية والوطنية .

وهكذا بالرغم من التشابه بين مصر وفرنسا فى النمط المركزى إلا أنه يلاحظ أن فرنسا تقترب إلى حد كبير من التشاركية فى إدارة التعليم العام وتخطيطه بوجه عام ، ومشاركة السلطات التعليمية المحلية فيه.

سادساً : من حيث سياسة تمويل رياض الأطفال:

أوجه التشابه:

لا يوجد تشابه بين كل من مصر وفرنسا فى هذا المحور .

أوجه الاختلاف:

على الرغم من المركزية التى تدار بها إدارة التعليم فى كلتا الدولتين إلا أنها فى مصر مركزية متشددة أدت إلى عدم فعالية المشاركة المحلية فى التمويل إذ تحجم المحليات عموماً عن المشاركة فى التمويل إذ كيف يشاركون ويساهمون فى تمويل التعليم وهم لا يشاركون أساساً فى إدارته وتخطيطه والاشرف عليه .

بينما في فرنسا فالمركزية التي تدار بها إدارة التعليم هي مركزية مرنة متسامحة إذ تتمتع السلطات المحلية في فرنسا بسلطات وصلاحيات تمويلية واسعة إذ لها الحق في فرض ضرائب تعليمية محلية ، كما أن لها الحرية في توزيع الموارد والمخصصات المالية على أوجه وبنود الإنفاق المختلفة كما تتزايد نسب مشاركة السلطات المحلية والمؤسسات الإنتاجية والجهود الذاتية والإنفاق الأسرى والقطاع الخاص زيادة واضحة.

تشير سياسة تمويل مؤسسات رياض الأطفال في مصر إلى إنه في غالبية تمويل ذاتي يقوم على فرض رسوم على الأطفال المستفيدين منها والإفادة من بعض المساعدات التي تقدمها الجمعيات الخيرية والهيئات حيث تعتمد دور رياض الأطفال الحكومية (التي تمثل حوالي ٤٠ ٪ من الرياض) التابعة لوزارة التربية والتعليم في تمويلها اعتماداً شبة كامل على المصادر الحكومية، وإن كانت الوزارة تقوم بتحصيل مقابل الخدمات الإضافية والاشتراكات وثمان الكتب من أطفال الرياض . أما دور الرياض الخاصة (التي تمثل حوالي ٦٠ ٪ من الرياض) والتي تستقطب أعداد كبيرة من الأطفال والخاضعة لإشراف وزارة التربية والتعليم . تعتمد في مصادر تمويلها على الرسوم التي يدفعها أولياء الأمور مقابل الخدمة التعليمية المقدمة للأطفال .

ويرجع ذلك إلى أن مصر إمكاناتها الاقتصادية محدودة ، وزيادة الديون الخارجية وأعبائها حيث تجد الحكومة في سبيل ذلك صعوبات ويعبر ذلك عن عدم قدرة الدولة على تقديم تمويل ينهض بمستوى دور تربية طفل ما قبل المدرسة ويلبي الطلب الاجتماعي المتزايد عليها.

بينما تتمثل سياسة تمويل تعليم ما قبل المدرسة في فرنسا في اشتراك السلطات المحلية والمؤسسات الإنتاجية مع الحكومة في تمويل التعليم حيث يلقي عبء تمويل مؤسسات رياض الأطفال على المجالس البلدية والكوميونات المسئولة عن نفقات إنشاء المباني المدرسية وشراء الأراضي اللازمة لها كما تعد مسئولة عن نفقات الإضاءة والتدفئة ودفع إيجارات مساكن المعلمين وعلى الكوميونات التي تقدم خدمات إضافية مثل التفتيش الصحي أو التوجيه المهني أن تقوم بدفع نفقات هذه الخدمات من الضرائب المحلية.

حيث يلاحظ أن التمويل بالنسبة لمدارس رياض الأطفال الحكومية (التي تمثل حوالي أكثر من ٨٥ ٪ من المدارس) مجانية تماماً بفرنسا، في حين أن مدارس الرياض الخاصة (التي تمثل أقل من ١٥ ٪ من المدارس) بمصروفات يدفعها الآباء بانتظام

وهذا يرجع بصفة رئيسية الى الأحوال الاقتصادية المتقدمة التي تشهدها فرنسا فهي من الدول السبع الصناعية المتقدمة التي يرتفع بها الدخل القومي والفردى مما مكن الدولة من توفير الموارد والمخصصات المالية الكافية للتعليم العام ومكن الهيئات والسلطات المحلية والشعبية من المشاركة الفعالة فى تمويل التعليم العام من خلال الجهود الذاتية والمشاركة الاهلية وسهولة دفع الضرائب التعليمية ومن ثم تقديم تمويل ينهض بمستوى دور تربية الطفل قبل المدرسة ويلبى الطلب الاجتماعى المتزايد عليها.

سابعاً: من حيث انعكاس السياسة التعليمية للرياض على برامجها وانشطتها:

أوجه التشابه:

تشابه كل من مصر وفرنسا فى التأكيد على أن العمل مع الطفل وحدة متكاملة ترتبط فيها الأنشطة وتتداخل وليس من السهل الفصل بينهما فالهدف الأساسى هو تحقيق التكامل للطفل فى شتى جوانب شخصيته.

أوجه الاختلاف:

يلاحظ فى مصر أنه لا توجد خطة محددة لبرامج تعليم ما قبل المدرسة حيث تتباين المؤسسات المختلفة فى برامجها تبايناً كبيراً وذلك يرجع إلى اختلاف التبعية والاشراف على هذه المؤسسات بالإضافة إلى عدم التنسيق للجهود المبذولة فيما بينها فى إطار خطة محددة.

بينما فى فرنسا هناك خطة محددة وواضحة المعالم لبرامج رياض الأطفال تركز على أنشطة منظمة فى خمسة محاور تربوية عريضة حيث يتم تحديد أهداف وبرامج وأنشطة كل صف من صفوف الرياض (القسم الصغير - القسم المتوسط - القسم الكبير) وصياغته فى صورة إجرائية واضحة وبسيطة فضلاً عن وضع البرامج فى خطوط عريضة بها بدائل عديدة يمكن للمعلمة أن تختار منها ما يتناسب مع الروضة ومع عمر الأطفال الذين تعمل معهم وهذا يرجع إلى توحيد جهة الاشراف الى جانب تنسيق الجهود المبذولة بين الروضات فى إطار خطة واحدة محددة.

فى مصر يلاحظ أن هناك قصوراً فى الأنشطة التربوية لأطفال الرياض رغم أهميتها فى مرحلة نمو هؤلاء الأطفال وذلك نتيجة للنقص فى الأثاث والأجهزة والأدوات والوسائل اللازمة لتنفيذ مختلف البرامج والأنشطة وهذا يرجع بالطبع الى ضعف التمويل المتاح.

فى حين أن فرنسا تهتم جيداً بإعداد الفصل والمدرسة بطريقة تسمح بممارسة الأنشطة المختلفة وتنظيم مجموعات العمل التى تتطلبها التربية فى هذا المستوى سواء على مستوى ورش العمل التى تنظم فى الفصل أو على مستوى أركان اللعب كما تحرص فرنسا على الاهتمام بالأنشطة التعاونية والألعاب الجماعية واللعب الحر وتشجيع الأطفال على الاشتراك فى كل الأنشطة للتأكيد على تدريبهم للعادات والاتجاهات الصحيحة وهذا يرجع الى توافر الأثاث والأجهزة والأدوات اللازمة لتنفيذ وتطبيق مختلف البرامج والأنشطة وذلك نتيجة لسخاء التمويل المتاح.

فى مصر يتم تخطيط برامج الرياض من قبل الوزارة حيث تكلف الوزارة بالفعل بعض الأساتذة المعنيين والأكاديميين المهتمين بتربية طفل الروضة بتأليف كتب للأطفال الرياض، وأدلة المعلمين العاملين فى مرحلة رياض الأطفال. وذلك يرجع إلى أمور كثيرة من أهمها اتباع المركزية المتشددة فى التخطيط ومن ثم فى وضع الخطط والبرامج فى ظل هذه المركزية لا تستطيع السلطات التعليمية المحلية المشاركة الفعالة فى التخطيط للمناهج والخطط والبرامج بالرياض ولا يمكنها الحذف أو الإضافة أو التغيير أو التعديل فى تلك المناهج بما يتواءم مع ملامح البيئة المحلية.

بينما فى فرنسا تضع الوزارة الخطوط العامة والقواعد الرئيسية للبرامج أما التفاصيل الدقيقة فتشترك السلطات التعليمية المحلية فى وضعها وتقريرها بما يلائم أوضاع وظروف وملامح كل بيئة محلية حيث يتم تخطيط المناهج والبرامج فى جو كبير من الحرية يترك فى هذا العمل المدرسون القائمون فعلاً بالتدريس بالرياض، والموجهون، وأساتذة التربية وعلم النفس التربوى بل وأولياء الأمور وذلك بهدف أن تشتق البرامج والأنشطة من حاجات الأطفال والمجتمع، كما ان إشراك (المعلمات) فى عملية التخطيط هذه يحملهم مسؤولية كبيرة فى تنفيذ هذه البرامج وهذا يرجع الى المركزية المرنة المتسامحة حيث تسمح السلطات بتعديل وتكييف البرامج والخطط والأنشطة بما يتلاءم وأوضاع وملامح البيئة المحلية.

فى مصر يلاحظ أنه لا يهتم منهج وبرامج رياض الأطفال كثيراً بموضوع الفروق الفردية بين الأطفال حيث لا يتيح فرص النمو للطفل حسب قوانين نموه الطبيعية الخاصة بمراعاة قدراته واستعداداته بل يكون الشغل الشاغل هو حشد أكبر عدد من الأطفال فى الفصل وتعليمهم القراءة والكتابة والحروف الأبجدية وبعض العمليات الحسابية أيا كان سن الطفل ونتيجة لذلك نجد ان الفصل الواحد به ما يزيد عن ٣٥ - ٤٠ طفل.

بينما فى فرنسا تشكل رياض الأطفال مكاناً للملاحظة وأرضاً للأفعال والسلوك المميز لكل الأشخاص المكلفين بتقصى الصعوبات الكامنة التى تقابل الأطفال والعمل على علاجها فمدرسة الرياض فى فرنسا تتمركز حول الطفل وتولى اهتماماً كبيراً بالفروق الفردية بين الأطفال فهى لا تضع معظم الأطفال أمام نفس المعارف ونفس طريقة التدريس بل أن هناك مرونة فى البرامج وجدول المواعيد لكى تسمح لكل طفل أن يتقدم وفق إيقاعه وهذا ما أيدته السياسة الجديدة للمدرسة باقتراح نظام المراحل المتعددة السنوات :

- القسم الصغير من (٢ - ٤) سنوات مخصص كلية للعب.
- القسم المتوسط من (٤ - ٥) سنوات ويرتكز على التعبير الشفوى وأنشطة التعبير اليدوى والجسمى.

- القسم الكبير من (٥ - ٦) سنوات وفيه يعد الطفل لتعلم القراءة والكتابة والحساب. ومن الجدير بالذكر أن آخر فصل بالرياض (القسم الكبير هو الذى يشغل مكاناً هاماً فى توصيل مبادئ التعلم الأولى للأطفال ولكن بطريقة غير روتينية منظمة حتى لا يشعر الأطفال بأنهم فى جو مدرسى)

ويمكن أن يأخذ هذا التنوع فى تقسيم الأطفال أشكالاً مرنة حتى يمكن مراعاة إيقاع تقدم كل طفل ومدى نضوجه والمهارات التى اكتسبها .

ونتيجة لهذا الاهتمام يلاحظ أن عدد الأطفال فى الفصل الواحد بمدارس الرياض بفرنسا لا يزيد - بل يقل - عن ٢٥ طفل لكل معلمة وبالتالي يتاح لكل معلمة معالجة مشكلات كل طفل على حده بقدر المستطاع.

وبعد ، فقد تناول هذا الفصل أوجه التشابه والاختلاف للسياسة التعليمية لرياض الأطفال فى كل من مصر وفرنسا من حيث : نشأة وتطور السياسة التعليمية ، أهداف هذه المرحلة ، سياسة قبول الأطفال بها ، سياسة إعداد معلماتها، سياسة الإشراف عليها ، سياسة تمويلها ، السياسة التعليمية للرياض وانعكاسها على برامجها وأنشطتها. لذا سوف يتم فى الفصل التالى عرض لبعض أوجه الاستفادة من الخبرة الفرنسية لتطوير السياسة التعليمية لمرحلة رياض الأطفال فى مصر.